اليوم العالمي لحرية الصحافة 3 أيار/مايو 2019

الإعلام من أجل الديمقراطية

الصحافة والانتخابات في زمن التضليل الإعلامي

المؤتمر العالمي

أديس أبابا، إثيوبيا

1 - 3 أيار/مايو 2019

المقدمة

ستحتفل اليونسكو في 3 أيار/مايو 2019 بالدورة السادسة والعشرين لليوم العالمي لحرية الصحافة في زهاء 100 بلد. وسيركز الاحتفال العالمي على التحديات الراهنة التي تواجهها وسائل الإعلام في فترات الانتخابات، والقدرات الكامنة في وسائل الإعلام على المساعدة في إرساء السلام والمصالحة.

وسيعقد المؤتمر العالمي الذي تنظمه اليونسكو بالتعاون مع حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا، بإثيوبيا، في مقر الاتحاد الأفريقي. ويرتبط موضوع اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام 2019 ارتباطا وثيقا بأهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 التي تسعى إلى بناء "قارة أفريقية يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون".

ووضعت خطة عام 2063 في هذا الصدد، في إطار طموحها الثالث، هدفا محددا بشأن "إرساء القيم والممارسات الديمقراطية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون". ونص هذا الهدف أيضا على أن هذه القيم والممارسات الديمقراطية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون تمثل مجالا من مجالاته ذات الأولوية التي يتعين تنفيذها بحلول عام 2023، والتي ستتحقق عندما تبلغ نسبة السكان الذين يرون أن الصحافة باتت حرة وأن تبادل المعلومات يجري بحرية وأن حرية التعبير صارت سائدة 70% على الأقل.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
اليوم العالمي لحرية الصحافة
African Union

الإعلام والديمقراطية والسلام

تنص المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم؛ ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت".

وتتناول المادة 19 من الإعلان نفسه الحق في حرية الرأي والتعبير على النحو التالي:

"لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير؛ ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفى التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

ويمارس هذان الحقان - الحق في الانتخاب والحق في حرية التعبير - في أثناء الانتخابات، ويجب الاهتمام بالحفاظ على الترابط بينهما. فينبغي في الأنظمة الديمقراطية تمكين الناخبين من تحديد المسائل المدرجة على جدول الأعمال السياسي، والإدلاء بأصواتهم بحرية وبدراية كاملة بالسجلات والبرامج السياسية للمرشحين.

وتتأثر نتائج الانتخابات وتبعاتها تأثرا بالغا بالخطاب السياسي والبيانات الإعلامية، وكذلك بدور وسائل الإعلام في العملية الانتخابية. وأصبح إسهام الصحافة الحرة والمتعددة والمستقلة والمأمونة في بناء الديمقراطية معرضا للضغط على نحو غير مسبوق في يومنا هذا، إذ فقد العديد من المجتمعات الثقة في الأحزاب السياسية القائمة وفي وسائل الإعلام نفسها، وكثيرا ما يقترن ذلك بالاستقطاب السياسي الذي يعرض الأجواء السلمية للانتخابات وحرية الصحافة للخطر. وبات الدور الذي تضطلع به الصحافة في إرساء الديمقراطية معرضا للخطر في العديد من المناطق بفعل تزايد محاولات الجهات الفاعلة السياسية السيطرة على وسائل الإعلام، مما يفاقم الوضع الاقتصادي المتردي لهذا القطاع أصلا. ويتزايد في الوقت نفسه استبعاد المؤسسات الإعلامية بفعل استخدام السياسيين قنوات أخرى غير وسائل الإعلام لمخاطبة الجمهور مباشرة، وتبادل الناخبين المحتوى مباشرة فيما بينهم. فهناك سيل جارف من المعلومات الواردة من مصادر غير صحفية في أثناء الانتخابات، التي تتضمن حقائق مختلقة وتصريحات معادية لوسائل الإعلام ومحاولات للتشكيك في صدق التقارير الإخبارية. وقد تؤدي هذه الظروف إلى تراجع مكانة الصحافة المهنية وتأثيرها.

1. انظر تقرير اليونسكو عن "الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام" لعام 2018/2017. اليونسكو، باريس، 2018.

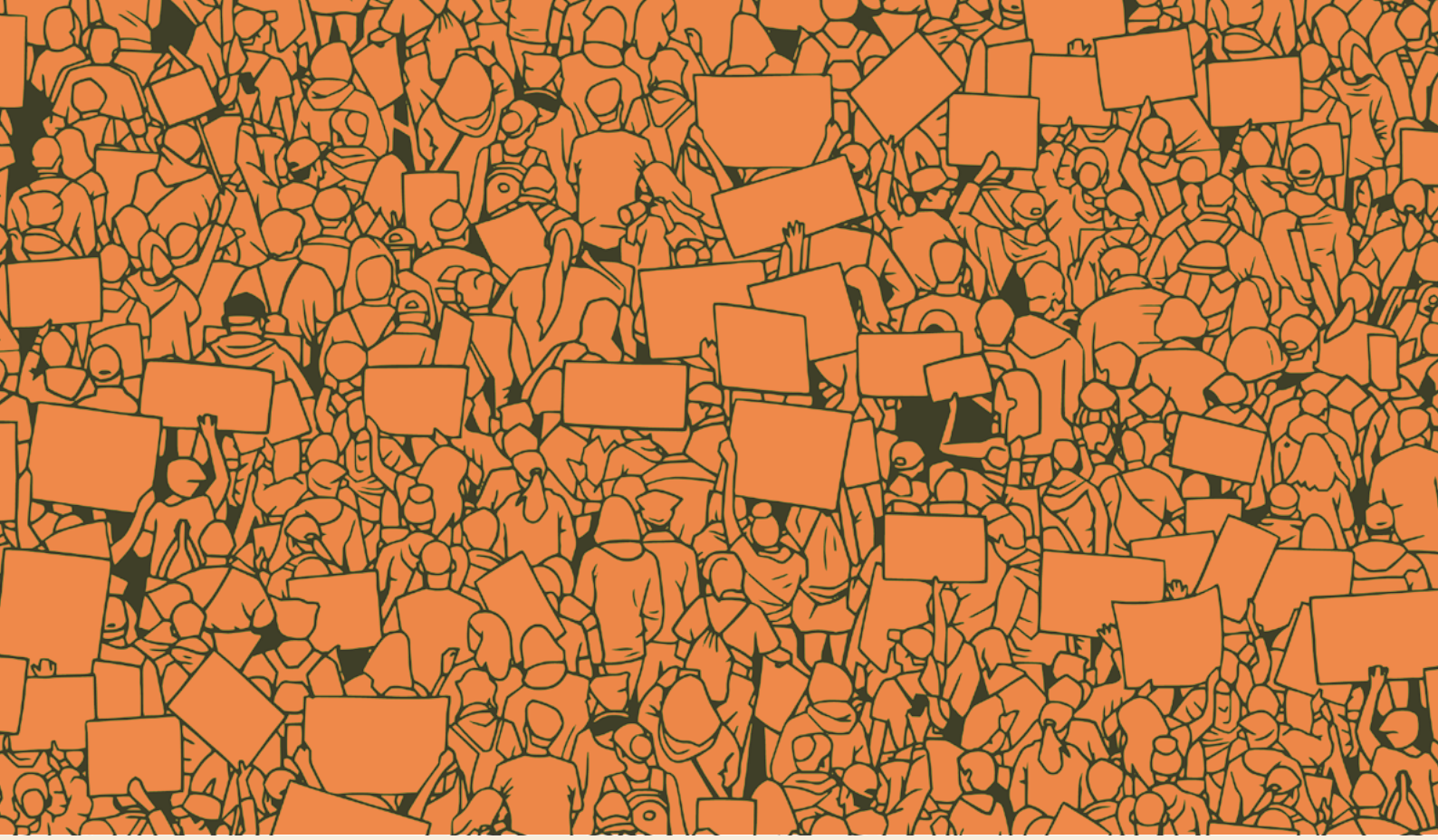

وترتبط جميع هذه العوامل بالدور المحوري المتنامي للإنترنت في فترة الانتخابات.وقد جرت مناقشات مهمة بشأن تركز السلطة في أيادي شركات التكنولوجيا، وبشأن نماذج عمل هذه الشركات التي تخترق الخصوصية وتستجلب الانتباه. وقد يجد المواطنون أنفسهم، نتيجة تعرضهم المستمر لكمية معلومات هائلة ذات مضمون انفعالي يستند إلى اقتصاد الانتباه والذكاء العاطفي، مستقطبين وعاجزين إزاء "فيض المعلومات". ويلجأ البعض إلى "الحلول السهلة"

ويثق الأفراد ثقة عمياء في كثير من الحالات في المعلومات التي يحصلون عليها من الأصدقاء المقربين أو الزعماء مثل اعتماد نظريات المؤامرة أو الحكم على جميع المعلومات بأنها غير موثوق بها بلا استثناء. الشعبويين؛ وفي حالات أخرى، تحل السخرية واللامبالاة محل التشكيك السليم والمواطنة الفاعلة. وتتزايد في المقابل الدعوات إلى تحسين التنظيم الذاتي لشركات الإنترنت، واعتماد أنواع من التنظيم الحكومي والتنظيم المتعدد الأطراف.

بيد أن تدخل الدولة أسفر عن تنامي إغلاق مواقع الإنترنت وحجب بعض المحتويات الإلكترونية وغربلتها، الأمر الذي أدى إلى الحد من إمكانية الوصول إلى المواد الإعلامية والاطلاع على المضامين في فترة الانتخابات.ولا بد في ظل هذا الواقع المعقد من الاستمرار في دعم وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والمتعددة، وممارسة الصحافة المهنية بلا خوف من التعرض للاعتداء. ومن الضروري أيضا ضمان تنوع محتويات البرامج الإعلامية وتمكين جميع فئات المجتمع من الاطلاع عليها. وهذه هي الطريقة التي يمكن بها مساعدة المواطنين في الاهتداء إلى طريقهم عبر الأجواء الضبابية والمتناقضة، والمشاركة بنشاط في الحياة الديمقراطية المستنيرة. و يكتسي الطابع المتميز للصحافة فيما يتعلق بقدرتها على المساعدة في ضمان نزاهة الانتخابات أهمية أكثر من أي وقت مضى.

ونظرا إلى ما ورد آنفا، سيتناول اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام 2019 الموضوعات الفرعية التالية:

1 - سبل تأثير العصر الرقمي في الاتصال والإعلام في الحملات الانتخابية.

2 - المحاولات الجديدة لتقويض دور وسائل الإعلام في بناء الديمقراطية: تشويه سمعة الصحافة المهنية وعرقلة الانتفاع بالإنترنت.

3 - القدرة الكامنة في وسائل الإعلام على تعزيز ثقافة السلام والديمقراطية المستدامين.

سبل تأثير العصر الرقمي في الاتصال والإعلام في الحملات الانتخابية

تخضع التغطية الإعلامية للانتخابات، سواء عبر الإنترنت أو خارجه، منذ فترة طويلة لمحاولات السيطرة عليها لدعم اتجاه سياسي معين وتقويض اتجاه سياسي آخر. وباتت هذه المساعي للتلاعب بالمعلومات تستعين في يومنا هذا بوسائل التواصل الاجتماعي ونشرالرسائل عبر هذه الوسائل بغية الالتفاف على مصداقية التقارير المهنية وإضعافها. وتطرأ هذه التغييرات في وقت أصبح فيه الإنترنت الموقع الرئيسي للنقاش السياسي والمنتدى الأبرز للحصول على المعلومات للكثيرين. وأصبحت في غضون ذلك البيانات المستمدة من استخدام الناس للإنترنت عملة مطلوبة جدا توفر فرصا لتوجيه إعلانات إلى فئات محددة في المجتمع استنادا إلى تحليلات حاسوبية، وذلك بلا علم عامة الناس في كثير من الأحيان. فضلا عن ذلك، تعطي الخوارزميات الأولوية للمحتوى العاطفيالذي يجري تداوله على نحو مكثف وعلى نطاق واسع جدا على حساب الحجج السياسية المنطقية القائمة على الحقائق. ويزيد الطين بلة الارتفاع الهائل في كم المعلومات المضللة عبر الإنترنت .

ويتوقع من وسائل الإعلام حاليا تقديم محتويات صحفية عبر الإنترنت بصورة دائمة (في حين يفضل العديد من الناس الحصول على الأخبار بلا مقابل). ويلقي ذلك عبئا ثقيلا على الصحافة من حيث جودة التقارير الإخبارية ومستواها المهني. وتتمثل الصعوبة التي يواجهها قطاع وسائل الإعلام في الاستعاضة عن التحليل السياسي الموثق جيدا بالمحتوى الأرخص والأكثر استنادا إلى الرأي العام. وإذ يتزامن ذلك مع إيلاء وسائل التواصل الاجتماعي الأولوية لإثارة العواطف مثل الخوف والغضب، فقد يحدو بالناس إلى الاقتراع استنادا إلى المواقف بدلا من تقييم كفاءة البرامج السياسية من التعرض للاعتداء، تمثل مكونا أساسيا من مكونات المجتمعات السياسية للمرشحين.

2. انظر الصحافة والأخبار الزائفة والمضللة، دليل المربين والمدربين في مجال الصحافة. اليونسكو، باريس، 2018.

ويطرح الاستخدام المتزايد لخدمات الرسائل الرقمية للتأثير في الانتخابات مشكلات أيضا. فخلافا لوسائل التواصل الاجتماعي التي تكون فيها معظم المعلومات متاحة للعموم، يصعب مراقبة خدمات الرسائل والإبلاغ عنها. ومن ثم، يفلت أحد مجالات الاتصالات من عملية الرصد لمعرفة مدى امتثاله لقواعد الانتخابات ومعايير الحقيقة والنزاهة.

ويجري بالفعل الاستعانة بالذكاء الاصطناعي لإدارة محتوى وسائل التواصل الاجتماعي. إذ تبث غرف الدردشة الآلية مواد دعائية، وهو ما يثير تساؤلات بشأن تأثير البرامج السياسية الخفية. ويجب الربط بين المناقشات الجديدة المتعلقة بتبعات استخدام الذكاء الاصطناعي الأخلاقية والتكنولوجية والسياسية والاجتماعية والقانونية وحرية التعبير بوجه عام، والانتخابات بوجه خاص.

أما الجانب الإيجابي فيتمثل في تعزيز التقنيات الرقمية للحق في الانتفاع بالمعلومات، وهو أمر مهم أيضا للانتخابات. وقد وضعت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مبادئ توجيهية عامة بهذا الشأن، توصي بقيام هيئات إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية والمرشحين والهيئات التنظيمية المعنية بوسائل الإعلام والإنترنت، باتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الانتفاع بالمعلومات، وتتضمن

أيضا اقتراحات تتعلق بالشفافية موجهة إلى شركات الإنترنت والمؤسسات الإعلامية. وباختصار، تؤثر جميع هذه المسائل في السياسات والأنظمة السارية حاليا على الانتخابات والاتصالات الإلكترونية. وقد وضعت اليونسكو مفهوما لعالمية الإنترنت لترويج شبكة إنترنت قائمة على أربعة مبادئ، تتمثل في مراعاة حقوق الإنسان، والانفتاح، وانتفاع الجميع بالإنترنت، وضمان المشاركة المتعددة الأطراف. ويعتمد هذا النهج الشامل والكامل لإدارة الإنترنت على وسائل الإعلام والمجتمع المدني وهيئات تنظيم وسائل الإعلام وشركات الإنترنت والحكومات وغيرها من الجهات المعنية. وهو قابل للتطبيق مباشرة من أجل تحسين عملية اتخاذ القرار قدر المستطاع فيما يتعلق بموضوعات مثل التنظيم والتنظيم الذاتي للمحتوى الانتخابي.

مسائل للبحث:

- كيف يمكن للصحافة المهنية أن تؤدي دورا أكثر بروزا وتميزا، وأن تنافس المحتوى العاطفي والمعلومات المضللة والرسائل الخاصة التي تنتشر خلال الانتخابات؟
- كيف يمكن تعزيز الشفافية والحق في الانتفاع بالمعلومات فيما يتعلق بالانتخابات؟
- كيف ينبغي في العصر الرقمي الجديد تطبيق حرية الصحافة وقواعد الانتخابات على شركات الإنترنت والمؤسسات الإعلامية وإدارة الإنترنت بوجه عام؟
- ما هي المخاطر التي يطرحها استخدام الأدوات التكنولوجية الجديدة للاتصالات في فترة الانتخابات، وهل هناك سبل يمكن لوسائل الإعلام من خلالها استخدام هذه الأدوات لتحسين تغطية الانتخابات؟

المحاولات الجديدة لتقويض دور وسائل الإعلام في بناء الديمقراطية:

تشويه سمعة الصحافة المهنية وعرقلة الانتفاع بالإنترنت

تشويه سمعة الصحافة

يسعى الخطاب العدائي إلى التقليل من شأن الصحفيين وصرف انتباههم عن عملهم في عدد من البلدان في العالم. ويمكن للتصريحات المعادية لوسائل الإعلام، ولا سيما عندما تستغلها شخصيات سياسية وتضخمها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أن تطرح مخاطر حقيقية. وأعرب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن قلقه إزاء "الحالات التي يعمد فيها زعماء سياسيون ومسؤولون حكوميون و/أو سلطات حكومية إلى تشويه صورة وسائط الإعلام أو ترهيبها أو تهديدها]...[مما يزيد من تعرض الصحفيين للتهديد والعنف، ويقوض ثقة الجمهور في مصداقية الصحافة" . احتمال وأعربت الأمم المتحدة والمقررون الإقليميون المعنيون بحرية التعبير، في إطار الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة لعام 2018 في غانا، عن قلقهم الشديد من "تجدد تعرض استقلال وسائل الإعلام لعمليات التهديد السياسية مثل]...[الهجمات الشرسة الرامية إلى وصم وسائل الإعلام وتشويه سمعتها" .

وتشمل آثار الخطاب العدائي طمس الخط الفاصل بين النقد المشروع للإعلام والتهديد السافر الذي ينتهك حق الصحفيين في حرية التعبير. بيد أن سلامة الصحفيين شرط أساسي لكي تعد الانتخابات حرة ونزيهة. ويجب أن تضطلع هيئات إدارة الانتخابات بمراقبة حرية الانتخاب ونزاهتها اللتين يتعين على الدولة أن تؤمنهما. ومع أن الاستجابة السياسية والقضائية السريعة ضرورية في جميع الأوقات لمنع إفلات مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين من العقاب، فإنها تكتسي أهمية خاصة خلال فترة الانتخابات. وحثت القرارات الماضية الصادرة عن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونسكو الدول الأعضاء على وضع آليات للمراقبة في إطار أهداف التنمية المستدامة من أجل ضمان سلامة الصحفيين.

وفضلا عن تبعات التخويف والرقابة الذاتية والإصابات البدنية أو الوفاة، يسعى الكثير من خطابات التشكيك في الصحافة إلى إضعاف مصداقية التغطية الإعلامية - ويشمل ذلك التغطية الإعلامية لآثام المرشحين السياسيين. ومصطلح "الأخبار الزائفة" مناسب للتعبير عن إحداث اللبس بين الحقيقة والأكاذيب، وبين الرواية الواقعية والروايات الخيالية التي تعرض كما لو أنها حصلت بالفعل.

بيد أن التصدي لعمليات التزوير يجري عبر تحالفات للتحقق من الوقائع، تشمل مؤسسات إعلامية إخبارية حسنة السمعة، تسعى إلى تحسين بيئة المعلومات المتعلقة بالانتخابات.

---

3. الوثيقة A/HRC/39.L.7.

4. مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائل الإعلام، والمقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية المعني بحرية التعبير، والمقرر الخاص للجنة الأفريقية.
لحقوق الإنسان والشعوب المعني بحرية التعبير والانتفاع بالمعلومات، الإعلان المشترك بشأن استقلال وسائل الإعلام وتنوعها في العصر الرقمي لعام 2018.

وتبرز في ضوء هذه التطورات قدرة برامج توعية الناخبين على تعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية. فعلى الجمهور أن يفهم ويؤمن بأن سلامة الصحفيين شرط أساسي لإجراء انتخابات نزيهة. ويجب تمكين المواطنين أيضا ليعرفوا أن التضليل الإعلامي وتشويه سمعة الصحافة يمثلان خطرا على الديمقراطية. كذلك لا بد لوسائل الإعلام من توعية الرأي العام باستمرار بدورها الديمقراطي وكسب احترامه لهذا الدور وثقته به.

مسائل للبحث :

- ما السبيل لمواجهة الخطاب العدائي إزاء الصحافة؟
- كيف يمكن إضفاء طابع رسمي ومؤسسي على مراقبة التهديد والاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون في أثناء الانتخابات؟
- كيف يمكننا تعزيز تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب في فترات الانتخابات؟
- ما هي مخاطر مواجهة التضليل الإعلامي بتدابير تنظيمية وما هي حدوده؟
- ما الذي يمكن أن يفعله الصحفيون ومبادرات التحقق من الوقائع من أجل مواجهة التضليل الإعلامي ودعم إقامة حوار سياسي مستند إلى الوقائع؟
- ما هي الشراكات التي يمكن إقامتها لتعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية بشأن الانتخابات؟

عرقلة الانتفاع بالإنترنت

وفقا للمنظمة غير الحكومية "الانتفاع الآن"، أغلق ما لا يقل عن 108 مواقع إنترنت في العالم في عام 2017، وسجل إغلاق 81 موقعا على الأقل في النصف الأول من عام 2018.
وتجري العرقلة المتعمدة لقدرة الناس على التواصل والانتفاع بالمعلومات بعدة سبل ومنها حجب خدمات اتصالات معينة أو منصات تواصل اجتماعي محددة، وكذلك قطع الاتصال بالإنترنت تماما.
وبررت الحكومات عمليات تعطيل الخدمة هذه بحرصها على ضمان السلامة العامة ومنع ترويج الشائعات والمحتوى غير المشروع . بيد أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ترى في هذه التدابير وسيلة لقمع عمليات الاحتجاج السلمي ومنع نشر المعلومات بشأن الانتهاكات المرتكبة. وأدان مجلس حقوق الإنسان في عام 2016 الإجراءات التي تمنع أو تعوق الانتفاع بالمعلومات عبر الإنترنت والتي وصفها بأنها "انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان" .
وما من شك في أن فرض القيود على الانتفاع بالإنترنت وإغلاقه تعسفا يقوضان العملية الديمقراطية. وتنتهك هذهالإجراءات، عندما تنفذ في فترات الانتخابات، حق المواطنين في البحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها، وذلك تحديدا في الوقت الذي يحق لهم فيه المشاركة في المناقشات واتخاذ قرارات مستنيرة. وتمنع تدابير إغلاق الإنترنت وسائل الإعلام ومراقبي الانتخابات كليهما من الإبلاغ عن عمليات التزوير أو المخالفات المحتملة، وتحد من قدرة الصحافة على تبديد الشائعات وتعزيز السلام.

ويمثل فرض رسوم مرتفعة على استخدام البيانات واستيراد الهواتف الذكية في بعضالبلدان ضريبة على المعلومات تؤثر سلبا في الانتخابات. وتحرم هذه التكاليف الناس من تعدد مصادر المعلومات وفرص التعبير عن شواغلهم، وهم بحاجة إلى كلا الأمرين في أثناء الانتخابات. لذا، يجب النظر في الضرائب من زاوية الأضرار التي تلحقهابالديمقراطية وليس فقط (وفقا للتصور الغالب) بوصفها عائقا للاقتصاد الرقميفيالبلد المعني.

مسائل للبحث :

- في أي مرحلة من المراحل يؤثر تعطيل الإنترنت سلبا في نزاهة انتخابات معينة إلى حد يجعل العملية فاسدة في جوهرها؟
- ما هي الحجج والتدابير التي يمكن أن تساعد في التصدي لتعطيل الإنترنت وفرض الضرائب على البيانات، خاصة في أثناء الانتخابات؟

5. حملة Keep It On لمنظمة "الانتفاع الآن".
6. المرجع نفسه.
7. الوثيقة A/HRC/32/L.20

القدرة الكامنة في وسائل الإعلام على تعزيز السلام والديمقراطية

تندلع النزاعات العنيفة غالبا بسبب عوامل اجتماعية يجري استغلالها من خلال خطاب الاستقطاب وتعميم الأفكار النمطية عن مجموعات من الأشخاص و/أو تمثيلها بصورة لا إنسانية، ومن خلال التحريض على العنف. ويستثار العنف أيضا ويأجج عندما لا يتوفر للناس متنفس سلمي يصرفون عبره إحباطهم ويعبرون من خلاله بحرية عن آرائهم، وعندما تنعدم التعددية في الخطاب العام وتغيب المعلومات الموثوق بها الصادرة عن صحافة مهنية.

ويمثل السلام والديمقراطية، على النحو الوارد في هدف التنمية المستدامة 61، شرطين مسبقين من شروط التنمية العادلة والمستدامة. وعندما تصان حرية التعبير وسلامة الصحفيين، يمكن لوسائل الإعلام الاضطلاع بدور حاسم في منع نشوب النزاعات ودعم العمليات الديمقراطية السلمية.

وتمثل هذه النتائج شروطا لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ظظظظ التي تتصور قارة يعمها السلام والأمن، وتدعو إلى بناء "قارة أفريقية يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون".

وتعبر أهداف التنمية المستدامة بحد ذاتها عن قدرة وسائل الإعلام على تعزيز المجتمعات المسالمة والعادلة والشاملة للجميع. وتحث غاية التنمية المستدامة 1610- الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على "كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقا للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية". ويشمل المؤشران اللذان يتيحان متابعة التقدم المحرز في تحقيق هذه الغاية أمن الصحفيين والضمانات القانونية والسياسية التي تكفل الوصول إلى المعلومات .

ويبين هذان المؤشران، في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، أن مؤسسات الصحافة الحرة والآمنة، القادرة على الوصول إلى معلومات تهم الجمهور ونشرها من غير الخشية من التعرض للاعتداء، تمثل مكونا أساسيا من مكونات المجتمعات المسالمة.

8. المؤشر 16-10-1 "عدد ما تم التحقق منه من حالات القتل، والاختطاف، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب للصحفيين والعاملين في الوسط الإعلامي المرتبطين بهم والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال الاثني عشر شهرا الماضية"؛ والمؤشر2 16 2 : "عدد البلدان التي تعتمد وتطبق ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو سياساتية لإطلاع الجمهور على المعلومات".

ويمكن للتغطية الإخبارية المراعية لحساسية النزاعات التركيز على النقاط المشتركة بين المجموعات والمساعدة في تفسير الأسباب الكامنة للتوتر. ويمكن للصحافة أن تسهم في إقامة مجتمع مدني راسخ يتصدى للعنف، من خلال إعداد التقارير المستفيضة التي بحثت مادتها بعناية وتعددت مصادرها،عوضا عن نشر الخطاب والصور التي تمثل وجهات نظر أحادية الجانب والتي من شأنها أن تذكي النزاعات.

وتستطيع الصحافة بهذه الطريقة أن تكون أيضا قوة مصالحة قبل الانتخابات وفي أثنائها وبعدها، ولا سيما في حالات ما بعد النزاع. فالصحافة قادرة على مساعدة الجماعات المتخاصمة في العود إلى سابق عهدها، من خلال جمع المجتمعات المحلية، ونشر آراء مختلف أطراف النزاع، وإظهار المعاناة الناجمة عن العنف لدى الناس من شتى الانتماءات.

فضلا عن أنه يمكن لوسائل الإعلام أن تعرض حلولا سلمية للنزاعات الاجتماعية وتدافع عن قيمة الانتخابات الحرة والعادلة باعتبارها آلية رئيسية لحل النزاعات. ويمكن أيضا للتغطية الإعلامية المراعية للاعتبارات الجنسانية أن تبرز أهمية مشاركة النساء في عملية صنع السلام.

ولا تقوم قدرة الصحافة على تعزيز السلام والديمقراطية على حرية التعبير التي يكفلها تعدد وسائل الإعلام واستقلالها فحسب، بل تستند أيضا إلى حرية تصور أوجه متنوعة من أنواع التعبير الفنية والثقافية واستحداثها. ويمكن لهذه الجوانب مجتمعة أن توفر المحتوى اللازم لتنوع الخطاب العام ومنصة للتعبير عن الآراء المتعددة.

وقد بات الفنانون وسائر المهنيين في مجال الإبداع، الذي يعملون إلى جانب الصحفيين لتحقيق الشفافية والوضوح في عالم التضليل الإعلامي، يتعرضون بصورة متنامية للخطر ويعملون في بيئة غير آمنة. إذ سجل ارتفاع في عدد عمليات الاعتداء العنيفة على الفنانين ولا سيما النساء منهم في العالم أجمع. وما دامت هذه المساحة الآمنة للتعبير الخلاق معدومة يبقى الخطر على تنوع الخطاب والصور بالمرصاد.

مسائل للبحث:

- كيف يمكن لوسائل الإعلام ذات الميول السياسية المختلفة أن تجتمع معا، في سياق يسوده الاستقطاب، مثلا في إطار طوعي يتمثل في مدونة لقواعد التغطية الانتخابية تناهض عمليات الاحتجاز وتعزز المعايير المهنية وتمتنع عن التحريض؟
- هل يمكن إعادة تصميم نماذج عمل وسائل التواصل الاجتماعي بحيث يتم تخفيف حدة الانفعالات المتفاقمة وتفادي فقاعات التصفية على الإنترنت والتضليل الإعلامي، علما بأنها عوامل قد تحول الانتخابات إلى محركات للنزاع عوضا من حوافز للسلام؟
- كيف يمكن لهيئات إدارة الانتخابات أن تدعم الصحافة الحرة والمحايدة والمهنية وسلامة الصحفيين في جولة انتخابية، وأن تتفادى في الوقت نفسه التوجيهات التي يمكن أن تنتقص من حرية الصحافة؟
- كيف يمكن للمهنيين العاملين في مجال الإعلام وللجهات الفاعلة الثقافية التعاون معا للتوعية بعملهم وتمكين المواطنين من اتخاذ قرارات مستنيرة والتغلب على الصعوبات التي تقيد حقوقهم في حرية التعبير والحرية الفنية والتعبير الإبداعي؟

9. انظر التغطية الإخبارية المراعية لحساسية النزاعات: آخر التطورات البحثية في هذا المجال مقرر تعليمي للصحفيين ومدرسي الصحافة. اليونسكو، باريس، 2012

الخلاصة

تضطلع الصحافة الحرة والمستقلة والمهنية - سواء على الإنترنت أو خارجه - بدور أساسي في الأنظمة الديمقراطية. فهي توفر معلومات تتيح للمواطنين اتخاذ قرارات مستنيرة داخل مكتب الاقتراع وخارجه. وتحمل أصحاب النفوذ المسؤولية عن نزاهة الانتخابات وطابعها السلمي والمنصف. ويمكن أن تسهم الصحافة أيضا في البرنامج الانتخابي من خلال إلزام السياسيين بالرد على الجمهور والتركيز على موضوعات تهم عامة الناس بالفعل. وتشمل هذه الموضوعات أهداف التنمية المستدامة - وهي قضية مشتركة يتفق عليها المجتمع العالمي - التي تتراوح من النهوض بالسلام وحقوق الإنسان إلى ضمان التنوع الثقافي، والمساواة بين الجنسين، ومكافحة الفقر، وإنشاء المدن المستدامة، ومكافحة تغير المناخ.

ويمكن أن تكون الصحافة منارة في عاصفة المعلومات التي تنشر الأكاذيب بلا رادع وتلهب المشاعر على حساب ثقافة التسوية السلمية للنزاعات. ويمكن أن تضطلع الصحافة المراعية لحساسية النزاعات بدور محوري في عمليات المصالحة، فهي قادرة على إقامة الجسور بين الناس من خلال إعداد تقارير دقيقة وكسر القوالب النمطية وتغطية قصص إنسانية وتقديم حلول. ويمكن لهذا النوع من الصحافة أن يساعد في منع الاستقطاب والعنف والحرب.

لذا، يجب الدفاع بشراسة عن مكانة الصحافة الحرة التي لا يهيمن عليها الخوف، سواء على الإنترنت أو خارجه، في الأوقات التي تتعرض فيها الانتخابات للخطر بفعل خطاب التشهير بالإعلام، والمعلومات المضللة، وتعطيل الإنترنت، والنزاعات العنيفة. ويرجح أن يشعر المواطنون المطلعون، الذين يفهمون البيئة السياسية العالمية الحالية المعقدة، بالقدرة على ممارسة حقوقهم الديمقراطية وقبول نتائج الانتخابات عندما تكون حرة ونزيهة، بينما على الأرجح أن يحول منع الصحافة من أداء دورها من تحقيق ذلك.

ويمثل اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام 2019 فرصة مهمة للمضي قدما في ترسيخ أركان الديمقراطية والتنمية المستدامة في العصر الرقمي.

زوروا موقعنا للمزيد من المعلومات:

ar.unesco.org/commemorations/worldpressfreedomday

#اليوم_العالمي_لحرية_الصحافة
#حرية_الصحافة